تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي
المعاني والدلالات الحضارية

د.نازدار عبد الله المفتي
دكتوراه تاريخ إسلامي

مدخل:

ابتداءً لابد من الإقرار بأنّ الإجراءات الاقتصادية والإدارية التي اعتمدت في تعريب مؤسسات الدولة والتي قام بها الأمويون وخُطط لها في عاصمتهم دمشق ، لتنفذ في أرجاء محددة من الدولة العربية الإسلامية، قد استفزت العنصر الأجنبي سيما الفرس فضلاً عن الروم ذلك ان ضرب النقود في تقديرنا حَجّم وقلّص ولعله اوقف التلاعب المالي من قبلهم ، وخفف من استفادتهم من تزوير العملة والتبادل بين الذهب والفضة، مستفيدين من الفرق في سعر الصرف، كما اثرت الاجراءات الخاصة بتعريب الدواوين على الكثير من الموظفين الذين كانوا يستفيدون من العمل في المؤسسات المالية، خاصة التلاعب بحسابات ديوان الخراج، وتوكد مصادرنا التاريخية إستياء الدهاقين – كبار الاقطاعيين في ايران– من اجراءات الوالي العربي نصر بن سيّار بسبب فرضه ضريبة الخراج على الأرض بغض النظر عن المالك.

وكان لتعريب الدواوين في العصر الأموي أثره البالغ في سيادة اللغة العربية والاستقلال الثقافي، وبزوغ ثقافة مزدهرة أنتجت حضارة عدت بمثابة معجزة في تلك المرحلة التاريخية وما تلاها من مراحل.

والحق ان التعريب بشقيه المالي النقدي والإداري، كان قد اتخذ مساره القوي وأثر بعمق في ذاكرة المخططين له ، ولنا ان نلاحظ، وجود شعور قومي في العصر الأُموي يؤكد على أهمية رصد العنصر الأعجمي وتعميق عروبة الدولة ، حين قال عبد الحميد الكاتب:

((فلا تمكنوا ناصية الدولة العربية من يد الفئة الأعجمية))

وهذا مؤشر على عروبة الدولة الأموية التي اسماها : ((الدولة العربية)) واحساسه بالنفوذ الأجنبي، ولنا أيضا أن ننبه الى محاولات العنصر الأجنبي ، ايقاف هذه الاجراءات القومية الممثلة في التعريب، تلك المحاولات التي أخفقت وآلت الى الفشل الأمر الذي يفسر دسائس العنصر الأجنبي وسعيه الحثيث لتشويه منجزات الدولة الأموية، تلك المنجزات التي أهدتنا عناقيد
ممتلئة في شجرة الحضارة العربية الإسلامية ، قادت الى معطيات حضارية عظيمة غيرت كثيرا من ملامح الحضارة الإنسانية.

اعتمد الرسول (ﷺ) الدراهم والدنانير التي كانت سائدة في عصره ، وسار على نفس النهج الخلفاء الراشدون[١] وكانت قيمة الدينار عشرة دراهم او اثني عشر درهما في عصر الرسالة والراشدين[٢] ويلاحظ ان النقود المزيفة في عصر النبي(ﷺ) كانت موجودة ، بدلالة نهي الناس عن التعامل بها ،

إذ فسر (ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب) بالقول: (كان احدهم يأخذ الدرهم الجيد ويطرح مكانه المزيف ويقول درهم بدرهم)[٣] كما وردت إشارة عن عبد الله ابن مسعود، يأمر فيها بكسر الزيوف التي أوجدها الأعاجم وغشوا فيها[٤] وجعل عمر وعثمان(ﷺ) الزيوف في بيت المال فضة [٥] وهذا يوحي بأن الدنانير الذهبية المزيفة كانت في حكم الدراهم الفضية ، وربما شهد العصر الاموي وجود مغامرين ومخادعين يتجرون في قطع النقود والزيوف، ولعلهم كانوا يتمثلون في الصرافين الذين يبادلون العملة، اذ جاء عن مروان بن الحكم انه اخذ رجلا يقطع الدراهم فقطع يده، كما عاقب ابان بن عثمان وهو على المدينة ، من يقطع الدراهم بضربه ثلاثين والطواف به في المدينة والتشهير به [٦].

ويتضح ان الخليفة الثاني عمر بن الخطاب(ﷺ) ، قد أدرك جسامة وخطورة انتشار الغش في النقود ، فقال : ((هممت ان اجعل الدراهم من جلود الإبل ، فقيل له إذاً لا بعير ، فامسك))[٧] ومع ان هذا النص يوحي بفهم بدوي لا ينسجم مع عقلية الخليفة عمر الإدارية والتجارية وربما كان موضوعا إلاّ أنه يوحي في الوقت نفسه بتأشير الخليفة للخلل والزيوف في النقود ، يعزز هذا ان الخليفة قد شعر بضرورة وأهمية تنظيم النقود وتأكيد التجانس فيها ، ولعل محاولته في هذا المجال توحي وتفصح عن إحساس أولي، ومبكر بضرورة التوحيد النقدي الخاص بالدولة ، ويؤكد هذا أن أول عملية نقدية تحققت في عهده حيث تم تنظيم وزن الفضة[٨] ،اذ يظهر ان نقود الفرس الفضية كانت سيئة عند ظهور الإسلام، وانها كانت غير خالصة، الا انها كانت تقوم في المعاملات،مقام الخالصة وكان غشها سائدا الى ان ضربت دراهم عمر فتميز الخالص من المزيف، وكانت الأوزان مختلفة ،إذ يرد نص يفيد أنّ الدراهم من ضرب الأعاجم، قد اختلفت فكان منها الكبير والصغير ،وكانوا يضربون منها مثقالا وهو وزن عشرين قيراطا ،ويضربون منها وزن إثني عشر قيراطا، ويضربون عشرة قراريط وهي أنصاف المثاقيل، وقد تطلب اداء الزكاة تنظيمها ، فأخذوها مجتمعة وضربوا على وزن الثلث ،فاصبح الدرهم الشرعي العربي أربعة عشر قيرطا ،وصار وزن كل عشرة دراهم سبع مثاقيل[٩]. وعملية التوحيد الأولى للدرهم الفضي قد تمت في خلافة عمر وفي عام (١٨هـ /٦٣٨م)بالتحديد، اذ ضربت الدراهم على الطراز الساساني ، واضيفت اليها زيادة – الحمد لله– في بعضها و – محمد رسول الله (ﷺ) – و– لا اله إلاّ هو وحده–في بعضها الآخر[١٠] وروي ان الخليفة عثمان بن عفان (ﷺ) ضرب دراهم

ونقش عليها عبارة– الله اكبر[١١] كما أفاد لومبارد ان الخليفة علي بن ابي طالب (ﷺ) اصدر عام (٤٠هـ/٦٦٠م)في البصرة ،عملة اتخذت شكل درهم إسلامي عليه نقوش بالخط الكوفي . وربما يعود عدم حصولنا على دراهم عثمان وعلي (ﷺ) انها قد صُهرت في عملية تعريب العملة في العصر الأموي.

ارجع باحث معاصر تأخر ضرب العملة في عصر الراشدين الى :

((ان الدولة العربية الإسلامية ، وقتئذ كانت ذات نسبة نقدية منخفضة بمعنى ان نسبة عرض النقد الى الدخل القومي فيها نسبة منخفضة عموما. اذا ما قورنت بتلك النسبة التي كانت سائدة في الدولة الساسانية او البيزنطية، ويعود ذلك الى عدة عوامل في مقدمتها الشحَّ في رأس المال ، والإفتقار الى سوق نقدية ومالية متطورة، وذلك بسبب ضآلة مرونة جهاز الإنتاج القائم وحداثته))[١٣] ، بيد ان هذا التفسير لا يأخذ بنظر الإعتبار ، تدفق ثروات واموال حروب التحرير العربية الإسلامية ، ونمو الثروات الواسعة نقديا والتي قُدرتْ عند بعض الأفراد بملايين الدراهم والدنانير ،ولا ينتبه إلى ان العرب المسلمين في هذه الفترة قد أطلقوا ثروات الساسانيين والبيزنطيين ،ووضعوها قيد التداول المحلي بعد ان كانت محتكرة ومجمدة واخيرا يغفل التطور في أسلوب التعامل التجاري من خلال الصكوك وشركات المضاربة والقراض والدفع المؤجل ، ناهيك عن الإتجار بالغنائم ابان الحروب، ومن هنا فنحن نعتقد ان ما أورده لومبارد عن تأخر ضرب النقود ، اكثر دقة ،إذ أجمل أسباب ذلك بقوله:

((ينبغي ان نبحث عنه – المقصود سبب التأخير في إحلال عملة عربية إسلامية محل العملات القديمة– في الطابع التقليدي المحافظ للتبادل التجاري ، وفي الأهمية التي يعلقها عالم التجارة على وسائل التبادل ، وعدم ثقته بل ونفوره من التجديد في مجال النقد ، ولذلك نجد ان تغيير العملة لم يقع الا حينما اقتضته الضرورة التي نجمت عن التغيرات الجذرية التي طرأت على النظام الاقتصادي نفسه ، فهذا التأخير في ظهور العملة الإسلامية اذاً يأخذ بنظر الإعتبار تطور العلاقات الاقتصادية الدولية واذا كان الدينار البيزنطي والدرهم الساساني، قد استمر كل منهما على القيام بدور العملة المتداولة في التجارة العالمية حتى نهاية القرن السابع – الإصلاح النقدي الذي ادخله الخليفة عبد الملك بن مروان – فذلك لأنّ دائرة المعاملات التجارية القديمة ، كانت مستمرة في العالم البيزنطي من جهة ، وفي العالم الساساني من جهة اخرى ولكنه ابتداءً من القرن السابع ، ظهرت وحدة اقتصادية وهي وحدة العالم الإسلامي الذي اصبح يضم الكتلتين الاقتصاديتين القديمتين ، وبذلك توفرت الشروط الضرورية لقيام عملة موحدة تجمع في احضانها الدرهم الساساني المضروب من الفضة ،والدينار البيزنطي المضروب من الذهب))[١٤].

وإذا كنا قد اشرنا الى فساد نقود الفرس المضروبة من الفضة ، فلابد من الإشارة الى فقر بيزنطة في الذهب، ذلك ان ميل الناس ،ولاسيما رجال الكنيسة – أديرة سوريا ومصر والقسطنطينية – الى اكتناز الذهب، نجم عنه حبس كميات كبيرة من المعدن الثمين ، ومنعها من التداول في صورة نقود[١٥] أضف ان سحب البيزنطيين بعد حروب التحرير العربية الإسلامية للذهب من الشام ومصر ،وتحويل الذهب الى بيزنطة من قبل الموظفين الكبار وقادة الجند والأمراء، قد اضر بالدورة الاقتصادية،

واذا علمنا ان احتياطي الساسانيين الكبير من الذهب كان مجمدا في شكل حلي للزينة وأثاث مكدس في قصور ملوك ومنازل الأثرياء، أدركنا حجم نزيف الذهب [١٦] وأمكن لنا ان نؤشر ان :

– اكتناز الذهب ، وضعف الإنتاج ، وعدم انتظام ورود الذهب – هي سمات المرحلة السابقة لحروب التحرير العربية الإسلامية ، وأمكن لنا القول بطمأنينة: ان حروب التحرير العربية الإسلامية ،وظهور العالم الإسلامي ،سيؤثران على الحقائق المذكورة ويغيران خريطة العالم النقدية[١٧].

لقد أدخلت حروب التحرير العربية الإسلامية ، تغيرات أساسية في حركة الذهب من جهة ، وفي حركة الفضة من جهة أخرى ، فبالنسبة للذهب تم إدخال الذهب المكتنز من جديد في دورة التبادل التجاري ، ومرجع ذلك الأسلاب والغنائم التي أُخذت من قصور الساسانيين أولاً، وتطور الأمر في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٤- ٧٠٥م) الذي اخذ الذهب من الكنائس الثرية في سوريا وما بين النهرين ، وعبد الملك الذي واصل التعريب وإدخال العربية بحزم الى مؤسسات الدولة الإدارية ، هو الذي ألغى امتيازات القساوسة التي كانوا يعفون بموجبها من الجزية ، وضرب على كل واحد من القساوسة ضريبة دينار ذهبي واحد ، بينما أُحصيت ممتلكاتهم وأُخضعت للضريبة العقارية – الخراج– والحق ان الكنائس والأديرة كانت تقوم بدور الاحتياطي من الذهب ، والى هذا اكتشف الذهب المكتنز في قصور الفراعنة في مصر ، وحروب التحرير العربية الإسلامية ،هي التي وضعت حداً لعملية كنز الذهب أثناء تشييع جنازات الموتى في مصر، أضف ان العرب المسلمين قد سيطروا على مورد جديد للذهب ، وهو ذهب السودان.اما بالنسبة للفضة ، فقد ضمن العرب المسلمون توفيرها إذ أعادوا المناجم الى العمل في أرمينيا وإيران الجنوبية وآسيا الوسطى[١٨].

إنّ ما سبق يشير إلى توفر كميات كبيرة من الذهب والفضة في أيدي الدولة ،الأمر الذي وفر الظروف الموضوعية ، للشروع في تعريب النقد.

لقد انصب اهتمام عبد الملك على ثلاثة أُمور هي : ((توحيد العملة ، وتعريبها ، وطبعها بطابع إسلامي، ذلك انه استهدف نشر لواء العروبة والإسلام على نحو أوسع مما تم – او يمكن أن يتم في عهد معاوية))[١٩].

وتتفق المصادر على ان تعريب النقد جرى في زمن عيد الملك بن مروان ، ولكنها تختلف في تاريخ ذلك بين (٧٤هـ و ٧٥هـ و ٧٦هـ) (٦٩٣و ٦٩٤و ٦٩٥م)، وكلها تعطي تفاسير غير مقبولة كأبن قتيبة والبلاذري والبيهقي والعسكري والدميري.[٢٠]

لقد كان هذا الإصلاح جزء من سياسة تعريب المؤسسات وخطوة لتأكيد السيادة الكاملة ، كما ان التطورات الإقتصادية ، ومشاكل جباية الضرائب والمشاكل النقدية وحالة التوتر في العلاقات العربية البيزنطية ، كانت ذات صلة بالموضوع [٢١].

ويتضح من النقود الموجودة ، ان الخطوات الأولية لتعريب النقد ، اتخذت سنة (٧٢هـ/٦٩١م) ، وبعد شيء من التجربة ، نُفذ الإصلاح النهائي للدينار عام (٧٧هـ/٦٨٦م) وللدرهم سنة (٧٨هـ/٦٩٧م) . وقد أثرت الإجراءات الأولى على النقوش فقط ، ولكن الخطوة الأخيرة أنتجت النقد الجديد المقتصر على الكتابات العربية الإسلامية مع عيار جيد للوزن[٢٢].

وكان العيار الجديد للدينار هو المثقال العربي ، إلاّ أنّه حدد من جديد بعشرين قيراطا عربيا شاميا ، بدل التحديد السابق وهو – اثنين وعشرين قيراطا إلاَّ حبة– . وكان القيراط العربي الشامي يزن (٠.٢١٢٥غم) ، وثبت وزن الدينار بـ(٤.٢٥غم). أمّا عيار الدرهم فتبع النسبة (١٠/٧) أي انه انقص الى (٢.٩٧غم) وهو وزن الدرهم الشرعي ، وبهذا وضع العيار الأساس للدرهم .

وربما كانت مسألة الوزن ، من أسباب الإصلاح وهي مهمة للضرائب، وهنا يجب التمييز بين نسبة الوزن بين الدرهم والدينار(١٠/٧) وبين سعر التبادل بين النقدين. فقد كان سعر التبادل يتأثر بوجود منطقتين للنقد ، وبسعر الذهب والفضة في السوق ، وبجريان التجارة ، وبالأوضاع الاقتصادية للمناطق المختلفة. وهكذا فإنّ سعر التبادل في العراق زمن الخليفة عمر بن العزيز (٩٩– ١٠١هـ/٧١٧م–٧٢٠م) كان حوالي (١٥درهما)للدينار ، وصار (٢٢درهما) للدينار زمن هارون الرشيد (١٧٠– ١٩٣هـ/٧٨٦–٨٠٨م) . و(١٥درهما) في أواخر القرن الثاني للهجرة . اما سعر التبادل (١٠– ١٢درهما للدينار) زمن الرسول(ﷺ) وعمر بن الخطاب(رضي الله عنه) والذي حدد لبعض الالتزامات كالدية. فاستعمل بعدئذ كنسبة نظرية لحساب ما يلزم دفعه فعلا بضوء التبادل الحقيقي.

وقد حافظ الأمويون على نسبة عالية ومستقرة من النقاء للدينار ، إذ يبدو أنها كانت تبلغ في زمن عبد الملك (٩٦%) ، وفي زمن الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥–١٢٥هـ/ ٧٢٤–٧٤٣م) ، بلغت النسبة (٩٨%) ، واتجه هشام الى مركزية الضرب ، فحدد ضرب الدراهم بواسط، وربما حدد ضرب الدينار بدمشق. واستمرت درجة النقاء (٩٦%– ٩٨%) حتى نهاية القرن الثالث الهجري[٢٣].

لقد كان إصلاح عبد الملك بن مروان للنقد ، عملا ضخما وحاسما ، قضى على المفاسد التي كانت موجودة، وأفادت منه الرعية ، كما أفادت الدولة ، بل كان بمثابة حجر الاساس للنهضة التجارية الإسلامية التي كانُ مقدراً لها أن تبلغ أوجهها في العصر العباسي [٢٤] وقد عد احد الباحثين المعاصرين ، الإصلاح النقدي الذي قام به عبد الملك بن مروان عام (٧٧هـ/٦٩٦م) ، حدثا تاريخيا بارزا في العهد الأموي خاصة والإسلامي، عامة فهذه الخطوة تعد تأميماً للعملة العربية والاستقلال ، وتحررها من القيود الأجنبية كونها حدا فاصلا سياسيا ،واقتصاديا بين التبعية والاستقلال[٢٥] وقد استطاع عبد الملك بإجرائه الحاسم في اصلاح وتعريب النقد ان يحقق قيام عملة موحدة تجمع في أحضانها الدرهم لساساني المضروب من الفضة والدينار البيزنطي المضروب من الذهب[٢٦].

وقد درس الكثير من الباحثين والمؤرخين الأسباب والآثار الكبيرة لعملية تعريب وتوحيد النقود على عهد عبد الملك بن مروان ، وخرجوا بنتائج مهمة ودقيقة ، ومنهم الريس والحسيني وحلاق وغيرهم ، وقد أجمل لنا حسان علي حلاق هذه الأسباب والنتائج ،وإضافة إليها ماراه متسقاً مع الإحقاق التاريخية ويمكن لنا ان نجملها في :

- سعي عبد الملك بن مروان الى إضفاء سمة عربية تنفيذا لسياسة رسمها بدقة ومهارة وطبقها في مختلف ميادين الإدارة والاقتصاد ، بمعنى ان تعريب النقود جزء من سياسة تعريب مؤسسات الدولة ، والى هذا كان يهدف إلى تلبية متطلبات الشعور الديني والسياسي للعرب والمسلمين من خلال تحويل عبارات النقود من التثليث إلى عبارات التوحيد والبسملة.
- العمل على استقلالية الدولة العربية الإسلامية التي لا يمكن ان تظل معتمدة في نشاطها الاقتصادي على النقود الأجنبية التي كانت تحكمها الفوضى والتزييف ، وتخضع للعلاقات القائمة على الحرب او السلم ، مع ملاحظة ان تغيير العملة قد ارتبط باستئناف الحرب مع بيزنطة.
- إحساس عبد الملك بن مروان بضرورة حصر ضرب النقود بالخلافة ممثلة في شخص الخليفة ، كمظهر من مظاهر السلطان والمركزية، بعد أن سادت الفوضى في ضرب النقود من قبل المطالبين بالخلافة والعمال المناوئين للدولة إبّان الحرب الأهلية وبعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان(ﷺ) سنة (٣٥هـ /٦٥٥ م) فكان تعريب النقود ،من أسباب القضاء على الفوضى السائدة في الغرب، الأمر الذي عزز الاستقرار السياسي.
- لاشك أنّ النقود العربية بما تحمله من نقوش تتضمن اسم الخليفة او الأمير الحاكم والمركز الذي ضربت فيه ،تشكل تعبيرا عن سيادة الدولة وتحررها من أي نفوذ أجنبي ،

- اذ لا مجال للتحرر الاقتصادي ، ما دامت النقود في الدولة العربية، تدور في فلك السياسة الاقتصادية لفارس وبيزنطة ،ومن هنا اتجه عبد الملك إلى الاستقلال الاقتصادي عن طريق التعريب.
- لعل عبد الملك المعروف بفطنته ، قد رسم خطة للتخلص من الاتاوة المفروضة على ألدوله العربي الإسلامية من قبل جستنيان الثاني ، لشعوره ان إمبراطور الروم لن يقبل – ولو شكليا– مثل هذه النقود ذات الطابع الإسلامي ، كما ان تعريبه للنقد يرتبط بشعوره بالقدرة على مواجهة البيزنطيين ،خاصة بعد ان قضى على الحركات المناوئة له سيما تلك التي كانت في العراق.
- كان للأوضاع الدولية أثرها في تعريب النقود ، ذلك ان القضاء على الإمبراطورية الفارسية على يد العرب المسلمين بعد معارك عديدة– الجسر سنة (١٣هـ /٦٣٥م) البويب سنة(١٤هـ/ ٦٣٦م)، القادسية (١٥هـ / ٦٣٧م) ، نهاوند (٢٠ هـ / ٦٤٢م) ، والتوتر العسكري وتأزم الأوضاع السياسية مع الدولة البيزنطية ، أمور آدت دون أدنى شك الى نقص النقود المتداولة بين السكان لانقطاع مصادرها، بل أنّ النقود التي

وجدت أضحت لا تتناسب ولا تتكافأ مع نشاط الدولة المالي ، وحاجتها الاقتصادية المتنامية ، والحق أنّ سك نقود عربية قد سدّ مثل هذا النقص.

-أدى شيوع الزيوف في العملات وسيما الفارسية ،الى هبوط قيمة العملة. وارتفاع أسعار الحاجيات وضعف الثقة المالية ، وقاد هذا الأمر إلى إلحاق ضرر بحقوق الدولة بشان استيفاء الضرائب ، الأمر الذي يكسر الخراج وذلك من حيث قيمتها الشرائية والعملية- ولنا ان نشير إلى ان سحب الذهب ونقص كمياته بعد هروب البيزنطيين من الشام ومصر قد اضر بالسيولة النقدية وألحق الضرر بالدورة الاقتصادية – ولاشك ان التعريب قد تضمن تصديا للمشاكل المذكورة ، ورغبة من عبد الملك بأن ينهي – او يقلص بأضعف الأحوال- المفاسد الاقتصادية ويضمن سلامة النقود من محاولات الزيف والغش ، وإعادتها إلى حيز التداول.

-من المؤكد ان الاختلاف في الأنظمة المالية السائدة في الدولة العربية ، من نظم مالية ساسانية ، وأخرى مالية بيزنطية قد قاد الى الاختلاف الواضح بين أحكام الجزية والخراج وعشور الأرض، وعشور التجارة في العراق وفارس عنها في الشام ومصر ،بحيث كان صعبا تقبل الإبقاء على مثل هذه الحال ،الأمر الذي حدا بعبد الملك الى تعريب النقود وتوحيدها في ظل عملة عربية إسلامية متقاربة في الوزن والشكل[٢٧] ويظهر بوضوح ان تدابير عبد الملك قد أدت إلى إزالة كثير من الإضطراب الناشئ عن تباين أوزان الدراهم المتداولة والتي تعود أصولها لجهات متعددة ، ومن ناحية ثانية أدّت الى تمييز الدينار العربي وتحريره من الارتباط بالدينار البيزنطي ، وبهذا فتح له المجال ليكون عملة ذات شأن دولي في التعامل التجاري والمالي ،كما حدث فعلا [٢٨] ولعل دور الأمويين الرئيس كان في تحقيق نظام منسجم موحد للضرائب في الأمصار المختلفة من حيث الأسس، ولدرجة بعيدة في التطبيق وطبع هذا النظام بطابع العربية [٢٩] ولعل هذا لم يكن متاحاً لولا توحيد وتعريب النقد .

واستكمالا لسياسة التعريب في الدولة ،وبعد ان حقق عبد الملك تعريب وتوحيد النقد ووسمه بسمة عربية إسلامية ،ركز اهتمامه في لغة الإدارة الرسمية ،فأمر بتعريب الوثائق الأساسية وخاصة تلك التي تتصل بجباية الضرائب ، فانتشر إستعمال اللغّة العربية منذ ذلك الحين في المراسلات الحكومية[٣٠].

بدأ عبد الملك خطة تعريب الدواوين ، أو بتعبير أدق دواوين الخراج ، وأنجز التعريب في الشام والعراق في عصره ، وهو عمل ضخم يعني تعريب المصطلحات المالية، واتخاذ العربية لغة في الدواوين.. ثم إمتد التعريب إلى مصر أيام الوليد بن عبد الملك ،وإلى خراسان زمن هشام بن عبد الملك[٣١].

والمراد بتعريب الدواوين – دواوين الخراج – إذ أن دواوين الجند ، وهي : دواوين كانت تكتب باللغة العربية منذ نشأتها في عهد عمر بن الخطاب(ﷺ)، وكذلك ما أُنشئ من دواوين بعد ذلك [٣٢]

ويلاحظ ان دواوين الخراج قد ظلت بعد حروب التحرير العربية الإسلامية على ما كانت عليه ، ففي العراق وسائر بلاد الفرس كانت بالفارسية، وفي الشام ، كانت بالرومية – اليونانية– وكذلك كانت في مصر أيضا على الأرجح ، وان ذكر المقريزي انها كانت بالقبطية، فوثائق الخراج التي عثر عليها حديثاً ،دلت على ان اللغة اليونانية ،كانت هي اللّغة الرسمية ، وإن كانت معها تعليقات بالقبطية [٣٣].

ويبدو أن أوفى معلومات وردت عن تعريب الدواوين تلك التي قدمها البلاذري في – فتوح البلدان– حيث أشار الى أنّ ديوان خراج السواد وسائر العراق بالفارسية ،وكان الكاتب على ديوان خراج العراق للحجاج ، زاذان فروخ– الذي كان عاملاً منذ ايام ولاية زياد بن ابية على الكوفة والبصره ، وبعد أن قتل في أثناء فتنة عبد الرحمن بن الأشعث (٨٢– ٨٣هـ) ، جعل الحجاج مكانه – صالح بن عبد الرحمن– وكان عبد الرحمن هذا من سبي– سجستان– سباه الربيع بن زياد الحارثي في عهد عثمان(ﷺ). ثم إشترته امرأة من بني تميم ، فهو مولى تميم . وكان صالح يتقن الفارسية والعربية معا، فعهد إليه الحجاج بنقل الديوان من الفارسية الى العربية ،وجعل له أجلاً لذلك ، فأتم صالح مهمته بنجاح. وذكر البلاذري أن – مرادانشاه بن زاذان فروخ– بذل له مائة الف درهم – كرشوة – على أن يظهر العجز عن هذا العمل ويمسك عنه ، فأبى فدعا عليه إذ أنه قطع أصل الفارسية! [٣٤] وعلى يد صالح ، تخرج أكثر كتاب العراق فمنهم – المغيرة بن أبي قرة– الذي كتب ليزيد بن المهلب ،ومنهم قحذم بن أبي سليم، وشيبة بن أيمن : كاتبا يوسف بن عمر الثقفي ، ومنهم : المغيرة وسعيد : إبنا عطية– وكان سعيد يكتب لعمر بن هُبيرة ، ومنهم مروان بن إياس كتب لخالد القسري ، وغيرهم [٣٥] وقد كان تعريب الديوان سبباً في إيجاد طبقة من الكتاب ، وأدى الى نهضة لغوية أدبية رائعة ، وقد أشّر فضل صالح بن عبد الرحمن في هذا الشأن ، عبد الحميد الكاتب الذي قال : ((لله درّ صالح ما أعظم منته على الكتاب))[٣٦].

اما ديوان الخراج في الشام ،فقد أمر عبد الملك أبا ثابت سليمان بن سعد الخشني – بتحويل الديوان من الرومية الى العربية، ويظهر ان تعريب ديوان خراج الشام كان أسبق من تعريب ديوان خراج العراق. اذ حدث تعريب ديوان خراج الشام سنة (٨١هـ) ،بينما كان تعريب ديوان الخراج في العراق سنة (٨٢– ٨٣هـ / ٧٠١–٧٠٢م)[٣٧].

ويشير الجهشياري إلى ان كاتب عبد الملك بن مروان ، كان – منصور بن سرجون الرومي– الذي كان متولياً له منذ عهد معاوية[٣٨] كما يشير البلاذري إلى ان سرجون هذا قد قال لكتاب الروم بعد ان تم التعريب في سنة : ((اطلبوا المعيشة من غير هذه الصناعة))[٣٩].

كذلك تم تعريب ديوان الخراج في مصر : أمر بنقله عبد الله بن عبد الملك أمير مصر في خلافة الوليد أخيه، وذلك في سنة (٨٧هـ / ٧٠٦م .) وصرف – أثيناس – عن الديوان وجعل عليه – ابن يربوع الفزاري– من اهل حمص [٤٠].

اما ديوان خراسان ،فبقيت كتابته بالفارسية وكان أكثر كتابه من المجوس– الأمر الذي يتيح التزوير والتلاعب من قبلهم– وازاء هذا ، كتب يوسف بن عمر في سنة (١٢٤هـ / ٧٤١م)، الى نصر بن سّيار ، عامله على خراسان يأمر بنقله إلى العربية، وكان لا يستعمل فيه من الكُتّاب غير المسلمين، فنفذ ذلك . وكان أول من قام بتعريب الديوان ونقل الكتابة من الفارسية إلى العربية بخراسان – اسحق بن طليق– الكاتب ، وهو رجل من بني نهشل ، وكان مع نصر بن سيار فأصبح خاصا به[٤١].

ويلاحظ ان التعريب قد جاء إتباعاً لنفس السياسة التي سارت عليها الدولة حين عربت العملة، تحقيقا لشخصيتها ،واستقلالا عن النفوذ الأجنبي، فانها جرت على نفس الخطة فقررت ، تحويل دواوين المالية الى العربية ، وكان في مقدمة الفوائد التي تُجنى من ذلك، ولاشك انه يمكن ضبط أعمال تلك الدواوين والإشراف عليها بدقة، فيمنع الغش او التزوير ،فكان هذا الاجراء إذن جزءا من خطة الإصلاح المالي [٤٢] وقد ترتبت على تعريب الدواوين نتائج كبيرة لعل أبرزها يتمثل في :

سيادة اللغة العربية في الدولة، وجعلها اللغة الرسمية ، وقد ساعد ذلك على تقليص وتحجيم نفوذ العنصر الأجنبي بعد ان انتقلت مناصبهم إلى أيدي العرب والمسلمين نتيجة التعديل في الدواوين المحلية سواء أكان من ناحية اللغة أم من ناحية الموظفين الذين يعملون في هذه الدواوين، ثم أخذت طبقة الكُتَّاب تظهر منذ ذلك الحين من العرب والمسلمين ، وترتب على ذلك ضمور اللغات الفارسية والرومية والقبطية، كما انتشرت اللغة العربية انتشارا واسعا في العالم الإسلامي ،وأصبحت لغة الفكر والحضارة في أجزاء كثيرة من الدولة العربية، واقبل الموالي وغيرهم على تعلمها وإتقانها ، وقد عدت عملية التعريب أول عملية ترجمة منظمة أدت الى نقل الكثير من الاصطلاحات الرومية والقبطية ،كما نشطت أيضا الترجمة من اليونانية والفارسية والهندية الى اللغة العربية في فترات لاحقة ،كأثر من آثار التعريب ولابد من الإشارة الى فضل اللغة العربية ، في حركة التعريب بما استطاعت أن تشمله من دين وقوانين واقتصاد وسياسة وإدارة وصناعة وفلاحة وعلم وأدب وثقافة وغيرها من ضروب النشاط البشري في تكامله الفكري والمادي[٤٣] .

وعلينا ان نلاحظ ان اللغة العربية قد وحدت من خلال رسالة القرآن ، اللهجات السائدة بين السكان في شبه الجزيرة العربية منذ القرن السابع الميلادي[٤٤] ليحقق تعريب الدواوين منذ القرن الثامن الميلادي إزاحة اللغة الإغريقية والفهلوية وليجعل من اللغة السريانية – التي تجمدت – لغة الكتابة والأدب فقط ، فإنّها لم تعد في نهاية القرن العاشر إلاّ لغة علمية يكتب المؤلفون المسيحيون بها وباللغة العربية بدون تمييز [٤٥] الأمر الذي أمّن ، تفوق اللغة العربية المطلق في داخل الإمبراطورية الإسلامية بحيث اخترقت الحدود مع التجار اليهود من نربونة ، او مع التجار البربر الذين يعملون في بلاد افريقيا الغربية – السودان– وانتقلت الى مناطق التبادل التجاري العربية – إيران على المحيط الهندي ، وفي أندونيسيا والهند الصينية والصين الجنوبية–

والمعروف ان مدينة كانتون ، كانت تأوي جالية كبيرة من التجار الذين ينتمون إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي وكذلك انتشرت اللغة العربية في اتجاه الشمال حتى بلغت الأنهار الروسية الكبيرة ودخلت مدنا مثل أتل ، وبلغار، والقسطنطينية نفسها ستشتمل على مسجد يضم جماعة المسلمين الذين يعيشون فيها [٤٦] الأمر الذي حدا بلومبارد الى القول: ((واللغة العربية لها ميزة الطابع الكوني: فهي في نفس الوقت لغة الدين ،ولغة الإدارة ،ولغة التجارة ، ولغة الحضارة))[٤٧].

لقد كانت عملية تعريب النقود التي انطلقت من دمشق عاصمة الدولة الأموية وعملية تعريب الدواوين التي خطط لها في دمشق أيضاً وأنجزها الخلفاء الأمويون وولاتهم ، إنجازاً تاريخيا متكاملا ، سار على وفق خطة محكمة مرسومة بمهارة ودقة ، وقد أثمر الكثير من النتائج على كافة المستويات ، قومية كانت أم اقتصادية ، أم سياسية ، ليفضي هذا الإنجاز المهم الى حضور الأمة في التاريخ بقوة وبلاغة ، وليشكل ملامح مرحلة وسمت التاريخ الإنساني بسمات خاصة ، أكدت تألق وإبداع الأمة وقدرتها على التركيب ومن ثم الانتقال الى الإبداع الحضاري الذي كان من شانه الإرتقاء بالتاريخ البشري آنذاك بحيث عدّ انجاز التعريب الجسر الذي قاد الأمة إلى الحضور والتحقق والإسهام الفاعل الخلاق في مسيرة التاريخ البشري ، وكفى بذلك آية.

الهوامش :

١- البلاذري ، فتوح البدان ، ص٤٥٢، ونلاحظ ان هذه المرحلة قد عرفت المقايضة أيضا ، انظر : ابن حجر ، الإصابة : ٢/٣٦٠- ٣٦١، مع ملاحظة ان الخليفة الثاني قد ضرب دراهم حملت سمات إسلامية.

٢- ابن زنجويه ، الأموال ، ١٦١/١.

٣- الطبري ، جامع البيان ، ١٥٣/٤.

٤- البلاذري ، فتوح البلدان ، ص٤٥٥، أي تعاد كسبيكة ليعاد ضربها من جديد.

٥- المصدر نفسه ، ص ٤٥٥ .

وللتوسع انظر : د. نجمان ياسين ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في المدينة في القرن الاول الهجري ، وزارة الثقافة – دمشق : ٢٠٠٤م ، ص ٢٠٣- ٢٠٥.

٦- البلاذري ، المصدر السابق ، ص٤٥٦.

٧- المصدر نفسه ، ص٤٥٦.

٨- المصدر نفسه، ص ٤٥٦.

٩- المصدر نفسه ، ص٤٥١، وانظر قدامة بن جعفر: الخراج وصناعة الكتابة، ص٥٩، والماوردي : الأحكام السلطانية ، ص٢٠٨. المثقال : اساس الاوزان فالوحدات الاخرى تقدر بالنسبة اليه . وجعل الخليفة عبد الملك بن مروان الدينار مثقالا اي ما يساوي (٤،٢٥)غم ، وهذا الدينار يساوي ٢٤ قيراطا . السامرائي ، عبد الجبار محسن عباس ، الإصلاحات المالية والتنظيمات الإدارية في عهد الخليفة عبد الملك ابن مروان ، رسالة ماجستير مكتوبة على الالة الكاتبة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب،قسم التاريخ، لسنة ١٩٨٨ ، ص١٥.

١٠- المقريزي ، إغاثة الامة ، ص٥١، شذور العقود ، ص٧- ٨.

١١- المقريزي ، شذور العقود ، ص٨.

١٢- لومبارد ، الإسلام في مجده الأول ، تعريب : إسماعيل العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط١، الجزائر : ١٩٧٩م، ص١٦٩.

١٣- الكبيسي ، حمدان ، البعد القومي لعملية تعريب النقود ، مجلة اداب المستنصرية ، العدد (٥) لسنة (١٩٨٥م) ، ص٦٣.

١٤- لومبارد ، المرجع السابق، ص١٦٨- ١٦٩.

١٥- المرجع نفسه ، ص١٥٧.

١٦- المرجع نفسه ، ص١٥٧، ص١٥٩.

١٧- المرجع نفسه ، ص١٥٨، ١٦١.

١٨- المرجع نفسه ، ص١٦١- ١٦٢وص١٦٤- ١٦٥.

١٩- كلود كاهن ، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، تعريب : بدر الدين القاسم ، دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط١، بيروت : ١٩٧٣م، ص٥٠.

٢٠- السامرائي الاصلاحات المالية ،ص٤٢-٤٤ .
٢١- الدوري ، عبد العزيز ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ص٢٠٣- ٢٠٤.
٢٢- المرجع نفسه ، ص٢٠٤.
٢٣- المرجع نفسه ، ص٢٠٥.
٢٤- الريس ، محمد ضياء الدين ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ص٢١٠.
٢٥- الحسيني ، محمد باقر، النقود العربية الإسلامية ، ص٤٢.
٢٦- لومبارد ، الإسلام في مجده الأول ، ص١٦٩.
٢٧- حلاق ، حسان علي حلاق، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي ، ص ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥.
٢٨- الدوري ،عبد العزيز ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص٣٢.
٢٩- المرجع نفسه ، ص٣١.
٣٠- كاهن ، كلود ، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص٥٠- ٥١.
٣١- الدوري ، عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص٣١.
٣٢- الجهشياري، الوزراء والكتاب ، ص٣٨.
٣٣- الريس ، محمد ضياء الدين ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ص٢١٠- ٢١١، وانظر : المقريزي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: ٩٨/١ بما يخص استخدام اللغة القبطية.
٣٤- البلاذري ، فتوح البلدان ، ص٢٩٨.
٣٥- البلاذري ، المصدر نفسه ، ص٢٩٨.
٣٦- البلاذري، المصدر نفسه ، ص٢٩٨ ، وانظر : الريس ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ص٢١١.
٣٧- البلاذري ، المصدر نفسه ، ص١٩٦- ١٩٧، الجهشياري ، الوزراء والكُتَّاب ، ص٤٠.
٣٨- الجهشياري ، الوزراء والُكَّتاب ، ص٤٠.
٣٩- البلاذري ، المصدر السابق ، ص١٩٦- ١٩٧.
٤٠- المقريزي، الخطط والآثار : ٩٨/١.
٤١- الجهشياري، الوزراء والكُتَّاب ، ص٦٧.
٤٢- الريس ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ص٢١١.
٤٣- للتوسع انظر : حلاّق ، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي ، ص١٢٤- ١٢٥.
٤٤- لومبارد ، الإسلام في مجده الأول ، ص١٤٠.
٤٥- المرجع نفسه ، ص١٤٢.
٤٦- المرجع نفسه ، ص١٥٠.
٤٧- المرجع نفسه ، ص١٥٠- ١٥١.

مصادر ومراجع البحث :

أ - المصادر الأولية:

١- البلاذري ،احمد بن يحيى بن جابر ،(ت٢٧٩هـ / ٨٩٢م) ..
- فتوح البلدان – تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية ، بيروت : ١٩٧٨م
٢- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين ابو الفضل احمد بن علي الكناني (ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م) .
- الاصابة في تمييز الصحابة ، مطبعة السعادة ، القاهرة: ١٣٢٨هـ.
٣- ابن زنجويه، حميد، (ت٢٥١هـ/٨٦٥م) .
- الأموال ، تحقيق: شاكر ذيب فياض – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ،ط١، السعودية : ١٩٨٦م.
٤- الطبري، محمد بن جرير، (ت٣١٠هـ/٩٢٢م)
- جامع البيان في تأويل القران ،دار المعرفة ،ط٢، بيروت : ١٩٧٢م.
٥- المقريزي، تقي الدين ابو العباس احمد بن علي ، (ت٨٤٥هـ/١٤٤١م).
- إغاثة الامة بكشف الغمة ، نشره : زيادة ،القاهرة : ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار ، طبقة بولاق. د. ت .
٦- الجهشياري، محمد بن عبدوس، (ت٣٣١هـ / ٩٤٢م).
- الوزراء والكُتَّاب، تحقيق : السقا وآخرون، طبعة الحلبي، ط١ ، القاهرة : ١٩٣٨/١٣٥٧م .
٧- قدامة بن جعفر، (ت٣٣٧هـ / ٩٤٨م) .
- الخراج وصناعة الكتابة ، تحقيق : د. محمد حسين الزبيدي ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد : ١٩٨١.
٨- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي ، (ت ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) .
- الأحكام السلطانية ، مطبعة الوطن ، مصر : ١٢٩٨هـ.

ب- المراجع الحديثة:

١- لومبارد ، موريس،
- الإسلام في مجده الأول ، ترجمة وتعليق : إسماعيل العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط١، الجزائر: ١٩٧٩م.
٢- كاهن ، كلود،
- تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، تعريب : بدر الدين القاسم ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت : ١٩٧٣م.
٣- حلاق ، حسان علي،
- تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، دار الكتاب اللبناني – بيروت، ودار الكتاب المصري، القاهرة ، ط١ : ١٩٧٨م.

٤- الحسيني، محمد باقر،
- النقود العربية الإسلامية ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد : ١٩٨٥م.
٥- الدوري ، عبد العزيز،
- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، دار المشرق ، ط٢، بيروت، ١٩٧٤.
- مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، دار الطليعة ، ط٥، بيروت : ١٩٧٨م.
٦- الريس، محمد ضياء الدين ،
- الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار الانصار، ط٤، القاهرة : ١٩٧٧م.
٧- ياسين ، نجمان،
- التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في المدينة في القرن الأول الهجري ، وزارة الثقافة – دمشق : ٢٠٠٤م.

ج- الدوريات

١- السامرائي ، عبد الجبار محسن عباس ، الاصلاحات المالية والتنظيمات الادارية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان ، رسالة ماجستير مكتوبة على الآلة الكاتبة ، جامعة بغداد – كلية الاداب – قسم التاريخ- (١٩٨٨م) .